مقاربات في اعادة تشكيل الهوية الوطنية

الاستاذ الدكتور
عبد الامير كاظم زاهد
جامعة الكوفة / كلية الفقه

تمهيد:

التكون الجذري لمفهوم المواطنة

يتشكل مفهوم المواطنة عند كل الأمم من عناصر ثلاث:

١- الفلسفة الكونية التي يؤمن بها المجتمع والتي تقرر طبيعة المركز القانوني للعلاقة بين الإنسان والأرض وسيتضح ذلك تفصيليا في بحث نظرية الاستخلاف في هذه الدراسة.

٢- التجربة التاريخية لذلك المجتمع الكاشفة عن العلاقة بين الإنسان والإقليم وأثرها على العقل المعرفي الذي يحدد المعنى والمفهوم من خلال تلك التجربة.

٣- تمكن العقل السياسي من تحليل واقعه المعاصر، وتفكيك الأفكار المركبة لإنضاج مفهوم المواطنة.

ويمكننا أن نتناول تشكل مفهوم المواطنة من خلال العناصر المكونة له:

- ففي مجال الفلسفة الكونية، فالفلسفات التي تتعامل مع الإنسان من خلال العقيدة تكون في الغالب هي المولدة للأنظمة الشمولية، تلك التي ترى أن (الفكر والعقيدة) هو المكون الجوهري لمفهوم المواطنة، بحيث تعتقد أن (غير المنتمي للعقيدة) يفقد حق المواطنة أو جزءاً جوهرياً منه، من ذلك مثلا ما يراه عبد الكريم زيدان من أن النصارى واليهود في دولة إسلامية لا يحق لهم الاشتراك في

التصويت والانتخابات، فضلا عن الترشح لشغل مواقع أساسية وما عرفناه من سياسة (حزب البعث) من إسقاط الجنسية عن مواطنين غير موالين لنهج الحكومة وسياسات الحزب الحاكم مما أدى إلى سحب حقوق المواطنة منهم وتهجيرهم خارج حدود البلاد. بزعم أنهم (رعايا) دولة أخرى.

فالإنسان.. الذي ينظر له من خلال زاوية الانتماء العقائدي المطلوب فسيكون المنهج أن الإنسان في خدمة العقيدة، وليست العقيدة هي الرؤية التي توفر للإنسان المنتمي إليها وغير المنتمي وسائل تحقيق السعادة.

مقابلها هناك فلسفات تتعامل مع العقائد من خلال الإنسان فتنتج الأنظمة التي ترى أن الأولوية للإنسان، وإن العقيدة تعد (أمرا ذاتيا) بالمواطن، فإذا تحققت المواطنة باعتبار الوجود التاريخي المتقادم لشخص ما على أرض الوطن، أو ولد على أرض الوطن وطلب جنسية ذلك الوطن وتعهد أن يلتزم بما التزم به المواطنون في ذلك البلد من حقوق والتزامات، وقبلت الدولة الشرعية هذا الطلب صار مواطنا له كامل حقوق المواطنة بصرف النظر عن عقيدته، أو الفلسفة الكونية التي يؤمن بها.. بعد هذا العرض نتسائل:

هل الرؤية الإسلامية، تجعل عقيدة الشخص مرتكز المواطنة وجوهرها فتصنع مجتمعا مغلقا على نظرية عقائدية واحدة ..؟

أم أنها تجعل الالتزام بالحقوق والواجبات العامة والتمسك بقواعد النظام العام هو الجوهر،.؟

على الأساس أن الوجود التاريخي على الأرض لمدة زمنية يحكم بموجبها عرفا وقانونا أن الشخص من مجتمع

هذا الوطن، وله الحق في أن يكتسب حقوق المواطنة كاملة..

أنا أعتقد أن الشريعة الإسلامية حينما تفضل المسلم على غير المسلم فإن ذلك حاصل في مرحلة (ما بعد حق اكتساب امتيازات المواطنة) وليس ذلك شرط المواطنة في المنظور الإسلامي وليست المواطنة في الإسلام تتمحور في الانتماء العقائدي لمجموعة من النصوص والأدلة.

أما تطبيق هذه العناصر الثلاثة على المجتمع العراقي،

ففيما يخص الفلسفة الكونية فقد توارثت أجيال المجتمع العراقي معطيات الحضارات القديمة، البشرية منها والسماوية التي ختمت بالإسلام، وتميز العراقيون من بين شعوب العالم أجمع أن فلسفة القيم الإنسانية عندهم قد كونتها حضارات متعددة ختمت بالحضارة الإسلامية، وقد احتوى المشروع الإسلامي للنهوض كل القيم الايجابية السابقة عليه، واقتضى ذلك تقليل القيم السالبة، ويمكن الاستدلال على ذلك بالقول انه حتى الخطاب السياسي العلماني العراقي المعاصر هو نفسه قد تبنى مضامين القيم الإسلامية في أطروحاته مما ينتج عنه: إن الإسلام في العراق أصبح ثقافة مجتمعية وتراث فكري وطني سواء داخل نطاق التدين أو خارج ذلك النطاق وتحول إلى موجة وعي تاريخية للمتدينين ولغيرهم، بل حتى لأتباع الديانات الأخرى، وأتباع الأطروحات الفكرية العلمانية، وتجلت مظاهر هذه الثقافة المجتمعية في حشد من الأعراف والقيم والتقاليد الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية التي ربما يكمن بعضها في اللاوعي العراقي، وتظهر في أعرافه وتقاليده ونمط تفضيلاته.

لذلك ففصل التشكل القيمي والثقافي عن صيرورة المفهوم (المواطنة) يفقد مكونات هذا المفهوم أبرز عناصره، وهو الثقافة المجتمعية والقيم المفضلة في السلوك والتعامل الاجتماعي، لاسيما بين الفرد والدولة.

أما ما يخص التجربة الاجتماعية فإن تاريخ العراقيين وتشابك الحدث والتطور الوقائعي وتأثيره الاجتماعي تعد خلاصات للحقائق الاجتماعية التي يمكن استخلاصها من تجربة قرون من التعايش بين مكوناته ويلحظ في ذلك تأثيرها على قناعات العقل الجمعي للناس سواء أكانت تلك القناعات برهانية أو إكراهية لكن ذلك يصوغ نوع العلاقة بين الأجيال المتعاقبة من جهة، وبين البيئة الجغرافية والاجتماعية من جهة أخرى، فكلما كانت السلطة مثلاً معبرّة عن عمق إيجابي لهذه العلاقة فإن روح المواطنة ستكون عميقة وقابلة أن تترسخ، لاسيما إذا ركّز الفكر والثقافة على ترسيخ هذه العلاقة في الآداب والفن والعلوم وسيظهر ذلك في الوقائع اليومية ويؤثر على نمط ارتباط الإنسان بالأرض، كما إن نمط توظيف النظام الاقتصادي الإنتاجي منه والتوزيعي، وتسخير التكافل والضمان الاجتماعي يؤدي دور المرسخ للمواطنة وممارستها عمليا وتظهر نتائج قيم المواطنة على السلوك، فالعوامل التاريخية والنمط السياسي، والمنهج المعرفي والثقافي، والمذهبية الاقتصادية، كل تلك المدخلات لها تأثيرها على نوع الصلة بين الإنسان وارتباطه بالأرض، وهذه المحصلة بتفرعاتها تصوغ نوع العلاقة بين الإنسان والإقليم (الأرض).

والعكس صحيح..

إن انكفاء الفكر على الذات وعدم تحفيز الصلة بين الإنسان والوطن في تجاربه ومدوناته وإن الفقر الفاحش

وسوء التوزيع والفساد المالي وتكاثر فئات النهب للثروة الوطنية وانعدام التكافل الاجتماعي، وضمان الدولة لمن هم دون حد الكفاية، واستخدام السلطة لحقوقها في فرض الطاعة لها بتعسف وقمع.. سواء كان لذلك جذر تاريخي أو مستحدث إذا كونت هذه العوامل تجربة تاريخية فإن هذه التجربة بهذا الشكل تؤثر على الصلة الروحية بين الإنسان و(الوطن)، وتحمله على أن يفضل خيارات سلبية مثل:

١- الهجرة إلى خارج بلاده والعيش هناك.

٢- تفضيل اللجوء في بلدان أخرى على مواطنة منقوصة أو شكلية في وطنه.

٣- عدم الاهتمام بما يطوّر البلد وثرواته.

٤- عدم الحرص على الثروات الوطنية.

٥- إهمال فرص التقدم والنهوض للبلد.

٦- انتشار قيم الفساد الإداري والمالي والأخلاقي والسياسي والتحايل على القانون، وعدم الشعور بضرورة المشاركة الفاعلة في صنع القرار.

٧- ترسيخ الفاصلة بين الناس والحكومة والمؤسسات.

٨- قبول مهام التجسس على بلده وخدمة الأجنبي.

٩- التحول بالقيم من النقد إلى التشهير والاتهام، والإسقاط وفقدان السمة المعيارية.

١٠- انتشار الشك في نزاهة الجميع.. وتجلي فكرة أن الأصل: رداءة الإنسان أخلاقيا، ومهنيا.

إذن: فالتجربة الاجتماعية التاريخية عامل مهم من عوامل ترسخ الشعور بالمواطنة سلباً أو إيجاباً، لكن التجربة الاجتماعية والتاريخية إذا صدّعت المواطنة فإنها ليست جدارا غير قابل للهدم والإزالة، وليست هي العامل الواحد سلبا أو إيجابا.

أما العامل الثالث: فانه عامل يتركز في فهم الناس اللحظة الراهنة والقدرة التحليلية لفلسفة المواطنة والتجربة التاريخية والاجتماعية وفهم الحاضر التي تتوصل إلى الكشف عن مدى تحقّق هذا الشعور وانعكاساته على السلوك المصداقي لهذه العلاقة فمتى امتلك العقل الجمعي أو العقل النخبوي على الأقل القدرة على تحليل الواقع الراهن لاكتشاف العوامل المصدّعة للمواطنة، وعرف أنها عوامل تاريخية واتضح كونها دائمية، أو مؤقتة عارضة أو استثنائية، وإن العوائق قابله للحل، أو أنها عوامل مستعصية على الحل..؟ اكتشف طريق إعادة التأهيل بعد تشخيص الإشكالية، فأحيانا يغيب الوعي في هذه المعضلة ويستعصي الاكتشاف.. وتبقى الدوامة.. دوامةو الجهل هي الحاكمة.

وفي ضوء صحة التحليل الاجتماعي يتقرر نوع الحل بعد ضبط نطاق المشكل وضبط فرضيات التعامل معه..

ومثال ذلك: كيف يمكن أن نوظف الفيدرالية التي نسعى لها الآن في تعزيز المواطنة المفقودة ونتساءل: هل الفيدرالية حل للمشكلات الدائمة الضاغطة على الأقليات في بلدان العالم ومنها بلدنا، أم هي نظام ممتاز لعموم المواطن في العالم أجمع وبلدنا منها.

وهل الكونفدرالية أو الاستقلال التام فقط هو الذي يحقق طموح الأقليات

أم أن هناك أطروحات أخرى تحقق العدالة.

إن مثل هذه الافتراضات إذ عالجتها القدرة المجتمعية الراهنة القادرة على التحليل والمالكة للإرادة التغييرية للواقع نحو الأفضل، فإن تفكيك بعض العناصر الدائمة على وفق الوعي بمصلحة وطن موحد يكثر من فرص استعادة الوعي بالمواطنة. وإن تلك الإرادة يمكن أن تتجاوز أي عامل من عوامل التصدع سواء كان عاملا واحداً أو أكثر، أما بوضع البدائل أو بالتقليل من الآثار،

إن هذه المقدمة المعتمدة على العناصر الثلاثة في نظرنا تشكل المفهوم الذاتي (الماهوي) للمواطنة الذي أعتقد أن جوهرها ثابت وما يعرض لها مؤقت لذلك لابد من إيضاح التوفر على الجوهر الواحد واعتبار ما يعرض له متغير لأغراض لبيان نوع الصلة بين الجوهر والعرض، وذلك بعرض الأسس الفلسفية للمواطنة.

أسس المواطنة

بعد إيضاح جوهر المواطنة علينا الكشف عن الأسس الفلسفية للمواطنة..؟

في اعتقادنا أن أسس المواطنة أربعة:

١- الأساس الأول: الوجود الإنساني المتقادم على إقليم جغرافي محدد ابتداء أو استمرارا.

٢- الأساس الثاني: وجود علاقة فطرية بين الفرد وبين عناصر الإقليم الأخرى (المجتمع، الدولة، النظام العام، الأرض) ترتكز على مبدأ الشراكة الملتزمة، والمؤثرة في رسم اتجاهات العواطف الإنسانية تجاه البلد ونمط التفكير بالآمال والمصالح العامة التي تتطلع أنظار الناس إليها.

٣- الأساس الثالث: تحول هذه العلاقة من شعور وأماني إلى قواعد دستورية ثم قانونية، تحدد حجم الحقوق والالتزامات والمسؤوليات المتبادلة مثل حق المواطن بالتجنس، وحقه بالانتفاع بالثروة الوطنية، مقابل واجب الولاء للوطن والمشاركة في عملية التنمية والبناء على أساس أخلاقي تقدمي نهضوي.

٤- الأساس الرابع: اندماج الخصوصيات، العرقية والدينية والسياسية في الدائرة الكلية للمجتمع.. والانطلاق دائماً من ثوابت المواطنة، وضبط متغيرات حركة الأقليات، على أسس تلك الثوابت التي تشتمل على مصالح الجميع وعلى مستقبل الجميع.

مما تقدم يظهر بوضوح أن الأساس الأول: ليس أساساً قانونياً، إنما أساس وجودي تاريخي للإنسان مطلقاً بلا خصوصية، فالأصل أن يخلو هذا الأساس من أي اعتبار لأي عرض غير الكينونة الإنسانية المتوطنة، على أرض الإقليم فلا يشترط للمواطنة هنا شرط العقيدة، أو الثقافة، أو العرق، أو اللغة، أو اللون، لذلك ليس هنا امتيازات عرقية، أو لغوية، أو تفضيلات لمجموعة على أخرى، لأن العلاقة تكوينية تاريخية وليست قانونية، ولا ترد فكرة الأغلبية السكانية كونها هي التي تملك منح المواطنة لأحد فلا تلغي الاغلبية حقوق المواطنة للأقليات، لأن الحقوق مكتسبة فطريا وطبيعيا ومتحولة إلى مكتسب دستوري وقانوني، لا على أساس الكثرة والقلة، إنما على أساس التقادم التاريخي للوجود الإنساني على الأرض وعلى أساس فطرة حب الوطن والتفاني من أجله وعلى أساس وجود الإنسان على الأرض وإسهامه في بناء الوطن ومسؤوليته تجاه الوطن على معيار (الشراكة

المتكافئة في الإنجاز الوطني). وهذا هو المستوى الأول وهو المفهوم الفطري وعلى مستوى الفرد، وليس القانوني، ولا المجتمعي.

أما الأساس الثاني: فلأن الإنسان كائن اجتماعي تظهر لمجرد وجوده ضمن مجموعة بشرية مصالح وحاجات فردية واجتماعية له من جراء الاجتماع فلا بد من تصور عقلاني للعلاقة بينه كفرد، وبين البيئة الاجتماعية والطبيعية والسياسية للوطن الذي يستقر فيه،والمفهوم الأمثل لهذه العلاقة هو الشراكة الكاملة مع أفراد مجتمعه في ثروات الإقليم، والشراكة الكاملة معهم في تكوين جهاز تنظيم وإدارة المجتمع، وجهاز صنع السلطة وتحديد صلاحياتها والتزاماتها طبقا للخيار الذي تنعقد عليه الأغلبية، على أساس الموازنة بين الحقوق والالتزامات المتبادلة والموازنة بين حرية الفرد وصلاحيات السلطة القانونية والسياسية (الحكومة)، وهنا لابد من تقبل فكرة أن المجتمع هو الذي سيختار نوع النظام الحاكم والقانون الأساس له (الدستور) واختيار الرؤية الحضارية التي تكون أساسا للهيكل الإداري والقانوني والسياسي للبلد.

وعلى خلفية أن المجتمع حينما يختار أفراده نظام الإسلام بوصفه دينا لا يقبل اعتناقا له بالتقليد ولا بسبب غير برهاني، فإن الإسلام لا يقبل فرض الأنموذج الديني مثلا على (مجتمع ما) بواسطة انقلاب عسكري، أو تسلط القلة أو (الغلبة بكل أشكالها)، أو بانتخابات مزورة أو تعامل مع أغلبية صامتة،

إن اختيار الفرد للإسلام لا يختلف من حيث الأصول عن اختيار المجتمع لأي نظام حضاري بوصفه مشروع دولته ونظام حياته، بالإقناع والتقبل

العقلاني التام، ولو اختار المجتمع نظرية للدولة غير الإسلام (فإنه واقعيا) يحق له ذلك ويلقى اللوم على الإسلاميين بوصفهم لم يقدموا مشروعهم للناس تقديما مقنعا وعليهم إعادة النظر بأساليبهم وطرقهم في الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة في جولة اقتراع أخرى يجعلون الناس تقتنع بأطروحتهم وتتعامل معها على أنها خيارهم الحقيقي.

وهنا ترد الموازنة بين متطلب المشترك الغريزي الفردي وهو (العاطفة نحو الوطن)، ومشترك الآمال والتطلعات نحو وطن مزدهر ومجتمع مرفه وكريم، وهموم مشتركة حول المصالح العامة للوطن سواء الحالية أو المستقبلية، كل ذلك بالتوازن مع فكرة المواطنة كحق طبيعي ومراعاة التشكل الاجتماعي والديمغرافي للمواطنين في ذلك البلد.

أما الأساس الثالث للمواطنة فيتم بتحويل هذا التصور العقلاني للعلاقة بين الفرد والبيئة المجتمعية من شعور فردي إلى شعور جماعي متحول من الضروريات والبديهيات إلى نمط الأحكام الدستورية، فيتحول عندئذ مفهوم الشراكة العقلاني من تصور فطري أو عقلي إلى نظام قانوني محدد تتجه نصوصه (روحها ومقاصدها) نحو تحقيق المشتركات الثلاثة (مشترك العاطفة، ومشترك الآمال، ومشترك المصالح الوطنية) وبالتحول هذا تنتقل العلاقة من التصور العقلاني إلى التصور القانوني من خلال صياغة القاعدة الدستورية وتطبيقها، ثم تنتقل من مستوى الدستور إلى القوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح، فتنشأ عن تلك الكبريات الدستورية حقوق قانونية تامة والتزامات قانونية، منها مثلاً حق التجنس، والحقوق الاقتصادية للمواطن في الثروة الوطنية

مقابل واجب الولاء للوطن والمشاركة في بنائه وتطوير قدراته البشرية والطبيعية والعمل على خلق قوة تأثيره في الوسط العالمي ضمن المواطنة العالمية(التضامن الدولي لمصلحة الإنسان والسلام والبيئة)، ومستقبل البشرية.

أما الأساس الرابع: فهو كيفية معالجة نظرية المواطنة لطبيعة العلاقة بين التعدديات الأثنية للمواطنين إذا كانت في البلاد أثنيات عرقية أو دينية أو مذهبية.

إن في العالم دولا تربو على المائة قد تعددت خصوصيات مكوناتها العرقية واللغوية والثقافية والدينية والمذهبية.. لكنها انصهرت في مجتمع وطني واحد. رغم اختلاف طبيعة هذا التعدد التكويني، باختلاف العوامل السكانية والجغرافية والتاريخية بسبب (الهجرات والنزوح).

ومعلوم أن هذا التعدد بطبيعته يفرز بالضرورة تعدد إرادات وتعدد مصالح ربما تصل إلى حد التضاد والتقاطع، إن أنجح علاج لمثل هذا التعدد نشر ثقافة المواطنة لتتحول الخصوصيات العرقية أو الدينية أو الثقافية من تمايزات وتفضيلات اجتماعية واقتصادية وسياسية على خلفية النزعة الغرائزية البدائية للانكفاء على الذات، إلى شعور بحاجة هذه المكونات إلى اندماج اجتماعي وسياسي يهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة لصنع حياة أفضل للجميع، وهنا تتركز الموجهات التي تنصهر لأجلها المكونات إلى موجهات (برجماتية) تتخطى الأصول الأثنية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الضرورة التاريخية أحيانا تنتج وعياً متدنيا في تاريخ الشعوب مؤداه أن الأمم المغلوبة وغير المتمكنة من استرداد وعيها الحضاري تدخل بسرعة في

صراع الأثنيات، بسبب تردي فهم حاضرهم ومستقبلهم، وعلى هذا التأسيس يعرف المهتمون أن بلدان العالم قد عانت منذ قرون من مشكلة الصراع الأثني الداخلي لدى الشعوب المكونة من أثنيات متعددة لغلبة دافع الغرائز البدائية للانخراط في الحروب الداخلية، ولممارسة البعض سواء كانوا أقلية أو أكثرية لسياسات القمع والإقصاء والتهميش للمكون الآخر، عندئذ ترسم العلاقة العدائية بين مكونات الأمة الواحدة، وتنتشل آثار المساهمة المتطرفة في إشاعة ثقافة الكراهية، وثقافة التفوق الفئوي، فتنشأ عند ذلك في أوساط المكونات الاجتماعية المهمشة ثقافة المظلومية وخطاب الاحتجاج والدوافع إلى الانتقام، ومع توفر هاتين الثقافتين تتشكل القطيعة الاجتماعية وتؤثر تأثيراً بالغاً على الإحساس بالمواطنة تنظيراً وتطبيقاً، لذلك تعد الممارسات القمعية للسلطة سواء كانت سلطة الأكثرية أو سلطة الأقلية واحدة من الأسباب الأساسية لتصدع المواطنة.

فأما تأثيرها التنظيري على مفهوم المواطنة فهو أن الفئة الغالبة تنزع إلى احتكار القوة والثراء والسلطة وتمتلك الحقوق الوطنية وتنفرد بالانتماء الوطني وتحصره (بمكون واحد) وتسلبه عن المكون الآخر، مما يدفع الآخرين المهمشين المستضعفين إلى الانكفاء إلى خصوصياتهم مقابل تلك السياسات.

إن غلبة فئة على أغلبية صامتة أو غلبة كثرة على أقلية مقهورة وحده لا يضرب أسس المواطنة بالصميم فقط، إنما ستدفعه الغلبة إلى ممارسة اجتثاث الآخر وجودا أو فكرا، أو تطلعات أو ثقافة أو أعراف أو ممارسات، بحيث يؤدي ذلك إلى: تراجع الولاء للوطن عند المغلوبين، أما الناس الذين يشاركون قوى القمع في بلدهم،

تتحرك في دواخلهم عوامل الارتداد إلى الذات الخاصة للاستقواء بها.. ويؤدي القمع والاضطهاد وكل عوامل الانفصال النفسي والسلوكي قبل الانفصال السياسي والاقتصادي دورا في التصدع، فإن سياسات التغيير الأثني على أي مستوى، أو إشعار أي أقلية بالضعة وترسيخ عقدة الانكسار والانحطاط والهوان فيها يؤدي إلى تحقق بعض غايات سلطة القمع عاجلا لكنه يستبطن استبطانا جدليا وديالكتيكيا إثارة عوامل الانتقام والانتفاض وتحطيم كل ما له صلة ولو غير أساسية برمز السلطة التي تمارس القمع والإقصاء.

ولعل أوضح مثال على ذلك عمليات النهب والتخريب التي حصلت لمؤسسات الدولة في عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ عندما غابت قوى القمع.

أقول أن حصول مثل هذه العوامل ينتج عنها:

١- توفير غطاء من الشرعية السياسية لإشاعة عدم الثقة بين مكون الأكثرية أو مكون السلطة وبين المكون المضطهد، وتوفير الغطاء التبريري لحرمان أبنائه من حق المشاركة في الوظائف العامة أو في ثروات البلد مما يزيد في التهميش والإقصاء، بسبب تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي لذلك المكون، لذلك فإن البداية القمعية على أساس أثني تتشكل على أساس لولبي متبادل يتمثل في أن لكل قمع ردة فعل عميقة معاكسة.

٢- تنامي شعور انكفائي لدى الفئة المحرومة كرد فعل على سلب حقوق المواطنة بحيث يزحزح الانتماء من الولاء للوطن كله إلى الولاء للخصوصية ويعد هذا استجابة واعية أو غير واعية إزاء الفعل السالب لحقهم في الانتماء الوطني، وهذا وإن كان مناقضاً للمفترض العقلائي إلا أنه

مفترض واقعي، تبادري، أولي، يحصل في اغلب المجتمعات.

٦- تنامي الاستعداد عند شريحة من المهمشين للمقابلة بالمثل ونزع سمة الولاء من المكون السالب للحقوق، واتهامه بذات التهم، فيبقى الوطن بالمحصلة بلا مواطنين موالين للمواطنة، وستكون المكونات كلها منشغلة أما بالاتهام للآخر الوطني، أو بالدفاع عن الذات، عندها تتهاوى الجهود والأفكار المتجهة لخدمة الوطن بعامة وتتركز الأفكار على تنمية الذات المهددة من الآخر وتحصينها والاستعداد للمواجهة وحينئذ يفقد البلد ثمرات خبرات أبنائه التي تطور إمكانياته، وبذلك يتدهور الحاضر ويضيع المستقبل.

لذلك: فإن الذي يقع على مؤسسات الدولة الثقافية والتعليمية وعلى وسائل الإعلام، وكل الموجهين للرأي العام، والأحزاب، والمفكرين عموماً تنفيذ بعض المهمات ومن تلك:

١- التفكير الجاد بترسيخ ثوابت المواطنة في العقل الجمعي وإيضاح المحرمات التي تصدع الشعور بالوطنية، والسعي لتطبيق الثوابت عمليا على مستوى بناء الوعي الوطني عند الجميع.

٢- فتح المسالك للقاءات الفكرية وتسهيل سبل الحوار في متغيرات الأزمات لاسيما في ما لهُ صلة بالمشاعر الوطنية، على أن يقف الخلاف فيه أياً كانت درجته عند أسوار المواطنة وبحدود الحوار والتفاهم، ويلزم حصراً التعبير عنه بالوسائل السلمية

٣- تأسيس مراكز رصد لمراقبة مدى تحقق الاندماج الاجتماعي للمكونات الأثنية في المكون الوطني العام، والسعي بالوسائل المتاحة لتحقيق أعلى درجة من الاندماج، مثل

تشجيع الواقع الأسرى التعددي من المكونات بالحوافز، والشراكات الاقتصادية، وتصميم مؤسسات المجتمع المدني تصميماً اندماجيا، وتشجيع السياحة الداخلية، بل تشجيع الإقامة المتبادلة في مناطق الأقاليم وتسهيلها، وإقامة مهرجانات في المناسبات الخاصة بكل مكون من المكونات الأخرى ومساهمات الكل في المناسبات والقضايا العامة والخاصة لكل مكون.

٤- تسخير الفن والأدب والثقافة والمعلوماتية بأنواعها لبيان فوائد الاندماج وثمراته في الحاضر والمستقبل. وسيرد تفصيل ذلك في لوجستيات المواطنة.

٥- تعليم اللغات الوطنية، في معاهد تعليم لغات مؤسسة ومدعومة من الدولة ليتقن المواطن اللغات الموجودة في بلده، فأول خطوات الاندماج (التفاهم باللغة).

٦- إنشاء مراكز بحوث للمواطنة وحقوق المواطن، ومراكز لاستطلاعات الرأي لقياس مدى نجاح سياسات دعم المواطنة العراقية وقياس درجة الاندماج الوطني بين المكونات.

٧- السعي الجاد لبناء الثقة المتبادلة بين المكونات، وتقليل هواجس الخوف الناتجة من تجارب الماضي، وتطمين كل مكون بأن الروح العدوانية والاستلاب القومي أو المذهبي، أو السياسي أو المناطقي من إفراز الديكتاتوريات وإن هذه النقائص لا تنمو في الوسط الديمقراطي الدستوري التعددي لأنها غير مجانسة له.

نحو أنموذج عراقي للمواطنة

قليل من بلدان العالم بلد عمره الحضاري سبعة آلاف سنة، وليس في العالم بلد تكونت على ضفاف رافديه حضارات متعددة وسادت ثقافات

متراكمة، وليس في العالم بلد رغب الناس في السكن والعيش فيه منذ أقدم الأزمان..

فقد تعاقبت عليه الهجرات والنزوح من أطراف الدنيا، وتنوعت جذور أعراقه وثقافاته، فكل شبر في العراق له حكاية أو قصة تحكي جزءاً من تاريخه، لذلك لا يمكن أبدا أن يختزل هذا التاريخ في نظرية (قومية) أو (دينية) أو (مذهبية)، ولا يمكن أن يعامل مواطنوه على أساس خيار الخصوصية التي تتبناها السلطة الوقتية التي تحكمه.

فكما أن تضاريسه متعددة ومناخه متعدد، فإن مكوناته الديمغرافية متعددة، وإن الثقافات التي استقرت في عمق تاريخه لا تزال تقدم بعض معطياتها لحاضر هذا البلد.

إن (المواطنة) بنموذجها السامي هي ضمانة هذا البلد من أن يتحول إلى (دويلات أو إمارات) تركز على الخصوصيات أثنية أو عرقية أو ثقافية، لذلك فقدر هذا البلد حتى يبقى متماسكا أن تكون الضرورة الملازمة له ضرورة المواطنة.

والمواطنة من حيث الجوهر مفهوم إنساني عام، تعيش أو تتعايش في داخله بعض الخصوصيات، ولعلي أرصد خصوصيته العراقية وأوجزها بما يأتي:

١- أنبه أولاً أنه غالباً ما يقع بعض الدارسين تحت وطأة إسقاطات الفكر الغربي لاسيما في تحديد المفاهيم، إغفالاً لقضية غاية في الأهمية، وهي أن المفاهيم تتموضع لأنها قد تظهر في ظروف تاريخية وحضارية مغايرة تماماً للتشكل المفاهيمي في مكان آخر فيقوم الدارسون بنقل المصطلح والمفهوم من صيرورته الأوربية مثلا إلى الواقع الفكري العراقي المعاصر، مما يحدث تشوهات في البنية المعرفية والتطبيقات

اللاحقة عليها... دون الالتفات إلى أن للمفاهيم جذراً حضارياً ورحماً تاريخياً وبيئياً نشأ فيه.

فمفهوم المواطنة في أوربا عبارة ولدت انتقالا في الولاء والانتماء من الانتماء للدين أو الكنيسة في العصر الكنسي إلى الانتماء للإقليم بعد تشكل الدولة المدنية الحديثة في أوربا بعد عصر التنوير.

وقد ساعدت على تبلور المفهوم الغربي للمواطنة الرغبة في التخلص من الاستلاب الكنسي لحقوق الإنسان في العقيدة والتعبير عن الرأي والحقوق الأخرى، مما دعا التنويريين إلى الربط بين مفهوم المواطنة والديمقراطية بوصفها آلية للمشاركة السياسية وآلية لتحقيق المساواة في إدارة المجتمع، وربطها بسيادة القانون لتحقيق المساواة بين المواطنين أمام القانون والقضاء ثم ربطها بمؤسسات المجتمع المدني لإشراك المجتمع بمكوناته كافة بجهد متميز لبناء الحياة وتحديد التماهيات في صلاحيات السلطة، وربطت بحقوق الإنسان للتصحيح الدائم للانحراف عن أهداف المواطنة وهي (المساواة، المشاركة، التمتع المتكافئ بالهبات الطبيعية والفرص العامة).

إن هذه الشبكة المفاهمية كعناصر للمواطنة في الفكر الأوربي لا تستبعد كلها كما لا تقبل على علاتها وصيروراتها، لأننا يقيناً يجب أن نعترف أن انفتاحنا على مفهوم الوطنية على أسس العقلانية النقدية وربطها بشبكة من التنظيرات والتطبيقات يساعدنا على تكامل الفهم وسلامة التنفيذ.

٢- إن جوهر هذا الإنتاج الفلسفي أو الفكري لا يختص بقومية ولا أيديولوجية ولا دين ولا فكر فلسفي محدد، وإن ارتباط الإنسان بمسكنه ومدينته وبلاده موضوع غريزي

بشترك فيه عموم الناس ويساعد في كل عصر ومكان على تناميه والاعتياد المستدام، فهو إذن أمر عام بين الناس كافة ولا صلة له بالأديان والأيديولوجيات من حيث كونه شعورا عاما.

٣- إن ارتباط الإنسان بمجتمعه يتكون تحت دافع غريزي إنساني أولا لأن الإنسان كائن لا يعيش بمفرده، وهذا أيضا أمر لا يختلف عليه اثنان، ولا علاقة لهذا الأساس بفكر معين أو أيديولوجية ما.

٤- على هذه المقدمات الفطرية نشأت التصورات الفكرية وتحولت إلى حقائق تنظيمية بالقوانين، بيد أن هذه القوانين استندت على رؤى فلسفية تنظم الاستجابة لذلك الاستعداد الفطري، وعلى التصور الفلسفي أو الفكري يتشكل المفهوم وعليه ينعكس استرجاع الوافد التاريخي للمفهوم، كما تشكله التطورات التاريخية والاجتماعية للبلد لذلك فأنا أعتقد أن الفلسفة الكونية التي آمن بها الشعب العراقي والتجارب الاجتماعية في طول تاريخه، كلاهما يجب أن يشكلا المفهوم، وكمثال على ذلك فإننا يمكن أن نتفهم ما تقدم من وقائع على كثير مما يعد اليوم مثاراً للجدالات الساخنة في المشهد السياسي العراقي.

إن مبدأ سيادة الدولة على إقليمها في أوربا مثلاً قد استند إلى أسس المصلحة ونتج عنه (سلطة مطلقة) للدولة فلما زاحم ذلك مبدأ التعاون الدولي والقانون الإنساني تم تقييده بالظروف الجديدة للعالم، بينما مبدأ سيادة الدولة في الفكر الإسلامي قد استند إلى مفاهيم فكرية أنتجته معطيات منظومة حقوق الإنسان الإسلامية على مبدأ (وكرّمنا بني آدم) وحق الإنسان في الحياة، وحقه في اعتناق عقيدة وحقه في التعبير السلمي عن أفكاره ومتبنياته، فمبدأ سيادة

الدولة في تراثنا الفكري لم يعط للدولة سلطانا كاملا، إنما دعاها لكي تكون المنفذة للأحكام الإلهية وقيمها الإنسانية، فالوعي التاريخي للأمة العراقية يكاد ينعقد على تبنّي الدور المهم للإسلام ولمفهوم سيادة الدولة بوصفه مشروع الأمة الحضاري والمعيار في صياغة الفهم النظري للكثير من المشكلات الجديدة ذات الصلة بالمواطنة.

لذلك فإن الإسلاميين التنويريين يرون جواز استثمار -الديمقراطية- والانتخابات أو الاستفتاء العام كآليات ينتج عنها اختيار الناس للقوانين التي تنظم حركة المجتمع، أما على سبيل الإجماع أو الأغلبية الساحقة، وعلى القوى الفكرية أن تتنافس لكي تكون تلك الأفكار هي خيار الناس ومعتقدهم، ولكي يتبنونها على أنها نظريات الخلاص والتقدم، بما في ذلك القوى الإسلامية وليس لها ميزة تفضيلية على الغير.

وهنا يظهر مفهوم المواطنة قيدا على نواتج اختيار الأغلبية، حتى لو استخدمت صناديق الاقتراع لغرض اكتشاف الخيار الفكري والقانوني لشكل الدولة وصلاحياتها، إذ ستفرض المواطنة ضرورة عملية سترد على نتاج الانتخاب كما يرد المقيد على المطلق وبه تحفظ حقوق الأقلية التي ربما رفضت هذا الخيار، فحينما نعتمد نمط الآلية الديمقراطية المحضة لوحدها فالخيار الراجح (للنصف+١) هو الذي يسود، بينما لو اعتمدنا مركب (الديمقراطية + المواطنة) فلابد من تسوية توازنية تحفظ حقوق الأغلبية بالقدر الذي تحفظ به حقوق الأقلية الانتخابية، وهذا يقترب من القول أن حزمة الحقوق السياسية والمدنية للمواطن على وفق نظرية

ناهضة للمواطنة تعد قيداً قانونياً يقع على نواتج اختيار الأغلبية لنظام ما.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينتج عن اعتراف الأغلبية للأقلية الانتخابية بالمواطنة الكاملة، وإن عليها ضرورة احترام إرادة الأغلبية الانتخابية ولاسيما باعتماد الوسائل السلمية لاستيفاء حقوقها مع مراعاة التوازن في المصالح الوطنية، وعلى الأغلبية الفائزة بأصوات الناس أن تراعى حقوق الأقل حظاً بصناديق الاقتراع كمقيد للسلطة والصلاحيات، كما أن على الأقلية الانتخابية أن تبقي ولاءَها للوطن وليس (لمرحلة تاريخية وسياسية) سلباً أو إيجاباً، فتشارك بجدية وإخلاص في بنائه والدفاع عن حاضره ومستقبله وتطبق طوعاً القوانين والأنظمة، حتى التي شرعها معارضوهم في السلطة، وتمارس جهداً خلاقاً لاستدامة الاندماج الاجتماعي في المكون الوطني الأشمل سعيا وراء عرض برامج انتخابية لا تعبر فقط عن مصالح جماعة معينة إنما توفر للجميع حق المواطنة كاملاً، وعلينا أن لا نتعامل مع هذه الالتزامات بوصفها أخلاقيات الاندماج فقط، إنما لابد من لوازم استدامة الاندماج باعتبارها قانون الاندماج..

وعلى الصعيد الثقافي: فإن الكل معنيون في تأسيس ثقافة المواطنة وتطويرها على أساس الولاء لعموم الوطن والكل معنيون باستئصال. ثقافة الكراهية، وسلوكيات التعصب، واستبعاد كل إشكال التطرف، وتحريم استخدام العنف لأي غرض سياسي أو فكري.. وإشاعة ثقافة الاندماج والمحبة والتكافل، وإرساء مفهوم الاعتدال الموضوعي والوسطية الفكرية والسياسية والاستخدام الحصري للوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة التي تراعي

موازنات المتطلبات، المتاح منها والممكن تنفيذه، وتبتعد عن طرح الأهداف والمتطلبات التعجيزية أو غير الممكنة عملياً لأغراض التعجيز..

مما تقدم فإن مفهوم المواطنة العراقية يختلف عنه في الغرب، لكنه في أمريكا مثلاً اعتبر ضرورة وإن كانت صعبة التحقيق عندهم، لأن الشعب الأمريكي في الأصل مجموعات من المهاجرين من آسيا وأوربا الوافدين على مجتمع القارة الأمريكية الهنود الحمر، فالتمايزات فيما بينهم عميقة لذلك عملت الفلسفة الأمريكية بجهد مشهود على إقناع الجميع بضرورة الاندماج وبناء المجتمع الدستوري واعتماد سيادة القانون وتكافؤ الفرص على أساس الكفاءة.

ولا ينكر أحد أن أمريكا قد حققت المواطنة وطالما تحققت في وضعها المعقد، فهي أسهل وأيسر في بلد تواجدت فيه أقوامه على طول تاريخه مندمجة متعايشة تتنقل من ثقافة عالية المضامين إلى أخرى مثلها حتى تتوجت بالإسلام.

إن للمواطنة في بلدنا جذرا تاريخيا وتجربة اجتماعية.. وإن أقصى ما يحصل فيه من تصدعات فلعوامل خارجه عن إرادة الشعب العراقي أو وافدة عليه، وإذا انتابها تصدع ففي أوقات قصيرة ونلحظ أنه عقيب كل فترة تأزُّم تتأثر فيها ضوابط وكوابح المواطنة إزاء شرور ثقافة الكراهية سرعان ما يرممها العقلاء والحكماء من العراقيين، ويعود الناس في هذا البلد يعيشونها حقيقة قائمة حينما يعضدها المفكرون والسياسيون والفقهاء وأصحاب الرأي الذي يسعون إلى تنوير المجتمع بأن المواطنة ضرورة وجود، وحقيقة تاريخية يساعدهم توزع العشيرة العراقية الواحدة على المذاهب الفقهية، وكثرة المصاهرات فيما بينهم، والتضحيات المشتركة

وتضحيات هذا المكون لصالح ذلك المكون، والثقافة المشتركة.. التي تسود بين المكونات.. الخ.

إن هذه الممكنات الاندماجية لا توجد مثلاً في التجربة الأمريكية، لكن الذي في أمريكا مثلاً أن الدين تحول من سلطة إلى عامل نضج اجتماعي، وتركز الأدبيات المترجمة حول علمانية أمريكا، إنها تريد رفع سلطة فهم الدين عن سياسات الدولة، ونزع سلطة الدولة عن توجيه الدين واستثماره لأسباب سياسية، بينما لا يمكن تطبيق ذلك الأنموذج هنا لأن الإسلام في العراق ليس كالمسيحية في أمريكا لأنه عامل من العوامل الأساسية لتشكل العقل العراقي ولا يمكن ولا يتصور فصل المواطنة عن ثقافة الإسلام، وهذا النمط من التفكير رغم أنه ضرورة وجود بالنسبة للأمريكان، إلا أنه وللسياقات التاريخية في بلداننا لا يمكن تحت أي مسمى عزل الدين عن الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية عزلا تاما، كما لا يمكن أبدا ترك السياسة لوحدها دون رقابة من مؤسسات المجتمع وخياره الديني لأنها في بلدنا يمكن أن تتحول إلى مراقب وموجه ومقوم للسلطة السياسية. لذلك لابد من التمعن والتأمل في رسم العلاقة الصحيحة والمتوازنة بين (المؤسسات الدينية) ذات الفاعلية والنفوذ والتأثير الواسع بالناس وبين السلطة السياسية.. بما ينتهي إلى المصلحة العامة للمجتمع.

ولذلك علينا أن نبرز كل النصوص الدينية التي تشجع على المواطنة وتحفز هذه الروح بناءً على اعتقاد الجميع أن كل تطلع غريزي وفطري وتكويني عند الإنسان لا يكون الإسلام عاملَ قمع لذلك التطلع، بل الافتراض المبرهن أن الإسلام يعترف بكل حاجة ضرورية عند الإنسان، فالمواطنة قبل

أن تكون حقيقة دستورية هي حقيقة فطرية ولأجل إيضاح العلاقة بين الدين (الإسلام) والمواطنة نتابع الفروض الآتية:

١- إن فهمنا للإسلام المشروع المنظم للعلاقة بين الإنسان والبيئة يلزمنا تفاسير النصوص على هذا الفهم،

٢- على هذا الأصل إذا أردنا السير على وفق الفهم الموضوعي للإسلام، مقابل الفهم الغربي لدور الدين كونه ينظم العلاقة بين الإنسان وبين الله فقط، فإن نمط المواطنة في عالمنا أيسر، إن الدين يمكن أن يكون ذريعة للقمع الاجتماعي، ولكن يمكن أيضا أن يكون وسيلة للتكافل والاندماج الاجتماعي،

وعلى فهمنا للإسلام كونه مشروعاً حضارياً وإنسانياً فإنه لا يلغي خصوصيات أتباعه، ولا يجعلها معياراً للتفاضل، فأصل التفاضل فيه مركب من (الإيمان + العقلانية + العمل الصالح)،

فالأكثر إيمانا ويقينا بالقيم الإنسانية النبيلة المتولدة عن فكر التوحيد الرباني بحيث ينعكس هذا اليقين على سلوكه هو الأكثر ثقة والأكثر حظا في قيادة مؤسسات المجتمع.

وكلما كان الإنسان أكثر عقلانية في تعامله مع مفردات الحياة كلما اكتسب مقبولية عامة، ولعل المظهر الخارجي لهذين العنصرين هو العمل البناء وإنجازات التقدم التي يعبر عنها القرآن دائما (بالعمل الصالح) المقرون في أغلب المواضع القرآنية بالإيمان، والإيمان كما ورد في الحديث مرتبط تمام الارتباط بالمكونات الأخرى للمركب، فعشرات الأحاديث تؤكد على أن العمل الصالح من صلب الإيمان، وإن التقوى هو المظهر العملي للإيمان، وإن العقلانية هي المدخل إلى الإيمان وهي الأصل للاجتهاد، وهي

المعيار في اختيار البدائل والسياسات الشرعية.

إن التصور الكوني للإسلام يقوم على نظرية الاستخلاف التي ينتج عن أركانها المنتج الفكري والفلسفي لتشكل المفهوم الإسلامي للمواطنة،

وسنلحظ أثر نظرية الاستخلاف على تشكل المفهوم تفصيلا في المطلب القادم..

المواطنة وأركان الاستخلاف

الاستخلاف: فلسفة الوجود في الإسلام، فيها يعرف الخالق الموجد، وفيها يحدد الباري تعالى هو مالك الأشياء ومسخرها للناس، وفيها تتضح النيابة الإلهية للإنسان، مستخلفا في إعمار الأرض وإشاعة العدل وعبادة الله، ومن فلسفة الوجود الإسلامية يمكننا رصد الأمور الآتية:

١- فإن الخلق لما كان كله لله يملكه ملكا تاما فلا يملك أحد من الناس (مواطنا أو حاكما) أن يستأثر بملك الله تعالى لنفسه أو لقوميته أو لحزبه أو لعشيرته، وبذلك تسقط مسوغات الممارسات الاستئثارية، فالناس كلهم سواء في أوطانهم.

٢- ولأن الله تعالى هو وحده الذي سخر معطيات هذا الوطن للناس، فجعل في ثرواته قابلية النفع العام لهم جميعاً. فلا مجال لأحد أن يحتكر الثروات والهبات الطبيعية تحت أي مبرر فكري لأن الله وضع الأرض للأنام وجعلهم فيها سواء، فأسس لأصل الإباحة العامة للناس وفقا لضوابط الاستخلاف.

٣- إن الله تعالى أناب الإنسان أن يعمل في الكون لإعماره، وبناء قدرات البشر الإيجابية لكي يخلق الرفاه والسعادة للإنسان، ويقيم العدل ضمن ضوابط الإنابة (العمل

الصالح)، وإن هذه الإنابة العامة هي لمطلق الإنسان الذي يسترشد بالإيمان والعقلانية مقابل الإنابة الخاصة للأنبياء والرموز المعصومة الربانية.

إن الغاية من خلق الكون والإنسان هي العبادة أي إخراج الناس من الخضوع للأشياء أو الأشخاص، أو الأفكار إلى الحرية والتماثل، فلا شيء يعبد إلا الله، وإن الاستمرار في عبادة الله الواحد يحقق جوهر الحرية، فلا تربط المواطنة بأقوام ولا كارزمات ولا أغلبيات سكانية وقومية معينة ولا ثقافة ولا نظرية فكرية، إنما المواطنة حق شرعه الله للإنسان في الأرض. فالمساواة التكوينية، معطى أساس، يقتضي نزع أي أصل للاستئثار بين المواطنين ويقرر لهم حق الانتفاع بالثروات كذلك، ولكن على سبيل مركب (المساواة + التكافؤ).

وكون الغاية من الاستخلاف عمارة الأرض، وإقامة العدل، وتكريم الإنسان.. فإنه ينتج عنه الإمكان الفكري الهائل لقيم التعايش والتكافل والاندماج البشري، وفق مقولة العقلانية والعمل الصالح، ولأن الأحكام تتغير فيما لا نص فيه بتغير الأزمان، فإن وجود أوطان محدده تحديداً إدارياً وسياسياً تجعل أركان الاستخلاف تعمل على وفق هذا التغير في موضوع الحكم، بحيث لا يعترض معترض على المفهوم المعاصر للمواطنة من أنها خروج عن المألوف التقليدي الذي مؤداه أن المواطنة في الفكر الإسلامي عبارة عن الولاء للدين لأن المفهوم الإسلامي للمواطنة يتسع باتساع الموضوع والواقعة التي يعاصرها المسلمون، صحيح.. إن التقسيم القديم للعالم إبان عصر الفقهاء الأوائل رحمهم الله كان يستند على العقيدة الدينية أصلا وأساسا ومعيارا، لذلك فإن الأرض والحدود الإدارية للبلدان والتحالفات

الدولية الجديدة والمنظمات الدولية متغيرات على صعيد الموضوع، فأما أن تهمل تماما، ويبقى التفكير الفقهي تفكيرا في قضية تاريخية ليس لها وجود فعلي في عالم اليوم، فتحصل منطقة فراغ يلجأ الإنسان فيها إلى أي منظومة فكرية تقدم له تصورا، أو يقتحم هذا الميدان بنقل الحكم من موضوعه التاريخي إلى موضوعه الجديد المعاصر، وينقل موضوع المساواة من حيز المواطنين الأفراد مثلا ليتسع به أيضا العالم الفسيح (الدولي) وتتمتع الدول بالمساواة أيضا، لأن الأصل العقلي أن الانتفاع بالمساواة يتحقق بقدر الحاجة الحاضرة والمستقبلية، ويلزم الشعوب والدول واجب التآزر أمام والأخطار التي تهدد البشرية وهذا أصل عام أيضا في الإسلام ملزم من حيث المبدأ للجميع، ويتفاوت رتبة ودرجة بحسب نوع الناس الذين ينتابهم الخطر، كما هو مفهوم الواجب الكفائي وهذا التآزر والتضامن أيضاً يتفاوت جغرافياً، فهو محرك أساس للسياسة الإسلامية إزاء الآخر الديني في وطن المسلمين.

فالحرية الدينية أصل في الإسلام فلا يكره الإنسان على اعتناق دين ما، ولا يكره على شعائره أداء أو منعا، ويتاح له ممارسة ما يعتقد لقوله تعالى (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي). كما لا يكره عرق ولا لغة ولا لون ولا جنس على خصوصية له أداء أو منعا، لا يكره متدين بأي دين على دينه أداء أو منعا، إنما يعترف المشّرع الإسلامي باحترام كامل للخصوصيات داخل المكون العام للمجتمع الإسلامي، والإسلاميين الذين تتسع دائرة التنوير في أفكارهم لا يرون تصادماً بين عقائدهم ومتطلبات الدولة المدنية الحديثة التي تعتمد المواطنة، فليس في الفهم التنويري الإسلامي ما يتقاطع مع

متطلباتها، ويمكن تطوير نظام الشورى في التراث الإسلامي بوصفه جزءا من منطقة الفراغ إلى أنموذج إسلامي للديمقراطية، وعلى الأقل من جهة الآليات الشورية، يمكن تطويره إلى آلية معاصره لاختيار المجتمع ممثليه بطريقة الانتخابات، وهم أحرار في الاختيار إلا في العقلانية والرشد، وهما مفهومان عقليان لا يختصان بثقافة ما أو دين من الأديان بل البرهان والدليل العقلي حجة عليهم وعلى غيرهم فهذا المشترك لا ينتج عنه نزاع، وعلى ذلك عشرات بل مئات النصوص القرآنية وعليه أيضاً عشرات الشواهد من سيرة المصطفى محمد (ص). وأدرج منها:

١- اعتماد الرسول الأكرم وسيلة الدعوة السلمية لأكثر من عقد من السنين في مكة المكرمة مقابل قسوة قريش، بل أنه لم يجهر بالقرآن الكريم إلا بعد ثلاث سنوات من البعثة، حفاظاً على الوجود الوطني لمن بعثه الله تعالى إليهم ورفقا بمواطنيه في مكة وحفاظا على البيئة الاجتماعية، لئلا يظهر منها رد فعل متطرف جدا إزاء الرسالة بحيث تنتصر رسالة الإسلام على أعتاب حرب أهلية.

٢- دعوته لأصحابه بالهجرة إلى الحبشة دفعاً للمقابلة بالمثل منعا لاستخدام العنف المضاد لعنف قريش.

٣- مقابلة حصار قريش بأعلى درجات التسامح رغم التفاوت العقائدي والقيمي بين الطليعة المبشرة برسالة النهوض الإنساني، وبين قوى الانشداد إلى السائد (قريش).

٤- الانتقال بالهجرة النبوية من بقعة لم يتيقن أهلها حقائق الإسلام بعد، إلى إقليم آخر قد اقتنع سكانُه قناعةً سلمية وعقلية بمشروع الإسلام الحضاري.

٥- أسس النبي (ص) في المدنية المنورة برنامجاً للمواطنة يضم كل القاطنين فيها على اختلاف دياناتهم وأعراقهم، فكان أول خطاب ألقاه قال فيه (ص) (من استطاع أن يقي وجهه من النار ولو بشق تمرة فليفعل، ومن لم يجد فبكلمة طيبة فإن بها تجزى الحسنة عشر أمثالها) وبذلك يؤسس (صلى الله عليه وآله وسلم) مفهومين للمواطنة التكافل الاجتماعي، والتخاطب الاندماجي بالكلمة الطيبة.

٦- رسم الرسول (ص) خطة الاندماج الاجتماعي وطبقها بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار. رغم أنهما معاً أتباع مشروع فكري واحد، فأراد أن يدمج الخصوصيات في مشروع وطني جديد.

٧- خاطب اليهود بقوله (ص) (إن كنتم لا تجدون ذكري في كتابكم فلا كره عليكم) أي ابقوا على معارضتكم.

٨- رغم أن اليهود حاولوا مرات عديدة اغتياله، إلا أنه (ص) رسم لهم مجموعة مبادئ دستورية للتعامل على وفق بنود صحيفة المدينة التي اشتملت على عناصر أساسية للمواطنة حتى بمفهومها المعاصر.

٩- لم يبدأ الرسول الكريم خصومه العقائديين خارج المدينة المنورة بحرب، بل كانت كل معاركه (صلى الله عليه وآله وسلم) دفاعية. وفي أدبيات ونصوص سياسة الحرب عشرات الشواهد المؤكدة على قصدية الدفاع.

٩- ختمت المنازلات الدفاعية بمعاهدات صلحية مثل صلح الحديبية وصلح خيبر.

١٠- كان سلوكه (ص) عند فتح مكة مثلاً يضرب في العفو والصفح وإماتة العنف ووأد الدوامة الدموية. حتى قال (صلى الله عليه وآله وسلم) قولته المشهورة (اذهبوا فأنتم الطلقاء).

١١- تذكر السير أن الأنصار خافوا من بقاء الرسول (ص) في مكة بعد الفتح شعوراً منهم بعواطفه في حب وطنه الأصلي (مكة)، وبذلك تشير الوقائع أن جذر المواطنة جذر فطري وغريزي.

١٢- من يطلع على مجموعة الاتفاقيات مع النصارى يجد فيها عدلاً مواطنياً عاليا فقد نصت على (أن لهم ذمه الله، وذمة محمد، هم ومن معهم من أهل الشام واليمن وأهل البحر، وأن لا يستحل منعهم من ماء يردونه أو طريق يسلكونه من بر أو بحر).

وحينما نقف عند سلوك الإمام على (ع) مع خصومه السياسيين، نجده سلوكاً لم يدع وسيلة إقناع أو حوار لاستجلا بهم للرشد إلا وفعله، واستبعد كل محفزات الصراع والحرب الأهلية.

فقد روى الطبري أن ابناً لرفاعة بن رافع سأل علياً (ع) وهو متجه إلى البصرة فقال:

- يا أمير المؤمنين.. أي شيء تريد منهم، وإلى أين تذهب بنا؟

-فقال: أما الذي نريد وننوى فالإصلاح، إن قبلوا منا وأجابونا إليه. فلله الحمد.

- فقال: وإن لم يجيبوا إليه؟

- قال (ع): ندعهم بعذرهم ونعطيهم الحق ونصبر.

- قال: فإن لم يرضوا؟

- فقال (ع): ندعهم ما تركونا.

- قال: وإن لم يتركونا؟

- قال (ع): امتنعنا منهم.

- قال: فنعم إذن..

ويتضح من المحاورة أن مهمة القادة الرواد عرض برامجهم الإصلاحية

على الناس، وإن عليهم أن يعذروا الناس عند عدم استجابتهم ولا تكون عدم الإجابة مدعاة لحجب الحقوق عنهم، وإن أعلى درجة للتسامح سمة القادة الرواد.

وبمجرد أن عرض عليه (ع) التحكيم والمفاوضات وافق في صفين وهو يعلم مآل الأمر()، تحقيقاً للمعطيات الإيجابية لمبادئ المواطنة وحقوق المعارضة السياسية التي لها الحق في اختيار ما تراه صحيا.

ومع الخوارج قال (ع): (إن لكم عندنا ثلاث ما صحبتمونا، لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه ولا نمنعكم من الفيء مادامت أيديكم مع أيدينا ولا نقاتلكم حتى تبدأونا).

ولعل تلك السيرة جعلت حقوق المواطن والمواطنة، سنة ملزمة ومبادئ وقيم أثرت في الأجيال.. حتى وجدنا هذا التماسك الوطني العراقي في فترة الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٦، بالدماء التي ارتقت من كل أبناء البلد دفاعاً عنه، ووجدنا أن ثواراً من غرب العراق استعانوا بأهل الوسط، وإن الملا محمود الحفيد من جبال كردستان تشده عزائم أهل الجنوب، ومهما حصل إبان تشكيل الدولة العراقية الحديثة من غلبة أو تغليب لم يكن ذلك كله مدعاة لتصدع المواطنة فقد كان أدباء العراق وشعراؤه وكتابه ومثقفوه يصدحون بعراقيتهم.

وقد أطلت الطائفية السياسية برأسها في أواسط الستينات لتتخندق وراء هذا المكون أو ذاك وتترس به، لكن ذلك لم يعد خافياً على احد فلا تستطيع ثقافة الجريمة أن تبني قيماً خالدة، ولا يتشرف أحد بالانتساب إلى مجرم شرير، إننا نتذكر في تاريخ العراق الحديث دفاعاً باسلاً من مرجعية النجف الأشرف مثلا عن حقوق الكرد وتحريم قتالهم،

ومعروف ما جر ذلك عليهم من وبال. حتى إن الكرد قد استقر في ضميرهم أنهم شركاء أولئك المظلومين من إخوانهم العراقيين جميعا من مختلف المكونات، لاسيما ضحايا المذابح المتوحشة والإبادة البشرية.

ووجدنا ذلك التراصف المهيب من علماء العراق وحضور بعضهم مناسبات البعض الآخر في النصف الثاني من القرن الماضي، بل اختلطت دماؤهم في سجون الديكتاتورية. واليوم، وتأكيداً لقيم المواطنة جاء تخلي الحركيين الإسلاميين عن إقامة دولة دينية كما نصت عليها برامجهم منذ نصف قرن رغبة في وطن آمن مستقر، واتجهوا مع إخوانهم إلى إقامة دولة ديمقراطية مدنية حديثه، وآمنوا بمعطيات هذا الخيار والتزاماته رغم ما يحتاجه ذلك منهم من تكييف فقهي ليس بالسهل عليهم ولا على فقهائهم.

ولعلنا بحاجة قصوى إلى أن يوظف الدين بما يملك من تأثير بالغ على النفوس لإعادة تأهيل الإنسان على وفق قيم المواطنة الكريمة وأن نفصل بين تجليات الانتماء للمذهب، وشرور تحول هذا الانتماء من منهج فكري ومدرسة اجتهاد إلى كتلة اجتماعية-سياسية منكفئة على ذاتها تقصي شريكها الوطني وتستحل ماله ودمه فلابد من التفريق بين الاعتزاز بالمذهب، والانغمار بالطائفية.

نحن بحاجة إذن إلى مشروع وطني عراقي تثبت فيه المبادئ العظمى للمواطنة العراقية، تجربة تتخطى كل عوائق التوحد الوطني والاندماج الاجتماعي والسلم الأهلي والتكافل ضد الفقر والجهل والمرض والتخلف، والتضامن لأجل الرقي والتنمية والعدالة والازدهار واحترام كل الخصوصيات المندرجة في الكل الوطني

لوجستيات المواطنة العراقية

من الواضح، بل الطبيعي أن أي شعب من الشعوب حينما ينتقل من قيم الديكتاتورية إلى الديمقراطية تحصل فيه اختلالات بنيوية عميقة على أصعدة السياسة والاقتصاد المجتمع، وتشكلاته المؤسسية، تتمخض عن ذلك صيغاً دستورية تكون قطعاً مثاراً للجدل والتجاذبات حتى تستقر أما بالاقتناع بضرورتها أو بسبب ضواغط اجتماعية على أن ذلك لا يلغي مبدأ ثابتاً لا ينبغي أن يكون عليه نزاع وهو وضوح الصيغ الدستورية التي تدفع وتشجع وتنظم مسألة تعايش التنوعات واندماجها سواء على طريق الأقاليم المتحدة بوطن واحد أو الاندماج الكلي داخل الإقليم الواحد..

ومن المفترضات الأساسية أن المفكرين والمثقفين والأدباء والسياسيين قد أعدوا لإجراء دراسات عميقة تعتمد التحليل النفسي والاجتماعي للشخصية العراقية، ولنقل خلاصاتها ونتائجها لكي تتحول إلى (قواعد دستورية) لضمان التلقي الطبيعي لتلك القواعد، وهذا ليس عملاً سريعاً وليس وصفة سحرية، إنما هو مخاض جهود لتحريك السائد،والإجابة عن الأسئلة الأزلية:

- ما هو العراق..؟

- ماذا يعني للعراقيين وماذا يعني للواقع الإقليمي والدولي..؟

- من هو العراقي..؟

- ما هي هويته الحقيقية..؟

- ما العوامل الايجابية والسلبية الصانعة لهذه الهوية..؟

- كيف يمكن وصفه وتشخيصه ورسم صورته وتحديد خصائصه الأثنية ومدى انسجامها مع خصائصه الوطنية..؟

- كيف نقارب بين العراق الرسمي والعراق الواقعي الفعلي..؟

ويجب أن تحلل الأحداث الكبرى، والتحولات الحاسمة وترصد آثارها على الشعور الوطني والهوية المواطنية، ولابد من التأكيد الدائم على إجابة للأسئلة المهمة من أين نبدأ في تشكل البنية الفكرية للمواطنة ولماذا؟، والى أين نريد تحديد مداها؟. رغبة في الغوص بمعرفه الذات وصولاً إلى ما هو لاحق مما له صله بالتكوين..

فاليابان واجهت تجربة صعبة، بدأت بسيطرة العسكريين، الذين قادوا البلاد إلى حروب مجنونه ضد الدول المجاورة وانتهى الأمر بتدمير اليابان، لكن عودة الوعي واكتشاف الخطأ والعزم على التصحيح، وإحياء قيم النقد الذاتي حولها إلى دولة مواطنين فلابد من مراجعة الذات بشكل صريح وواقعي، ونقد تحليلي دون اللجوء إلى جلد الذات ولابد من اعتماد الصدق والموضوعية في جو من الحرية والشجاعة والعمل المثابر لأن النقطة الأساس هي ميدان القيم، والأفكار، والمعتقدات والإجابات الثقافية والفلسفية للسؤالات الراهنة، ولكن بمفاهيم عملية يمكن اعتمادها لإعادة تكوين (الانسجام الاجتماعي) يرافقه إحياء السمات الأخلاقية التي من بينها تقليل الهم الفردي والاستئثار بالأشياء وتحويله إلى هم اجتماعي، فمشكلة الأفراد تحل من خلال حل المشكل الاجتماعي، ولابد من إزالة القلق تجاه مسألة العدالة الاجتماعية، ولابد من إزالة التحفظ والإعراض عن المشاركة السياسية، ولابد من تصحيح للفهم الاستئثاري لثروة الوطنية.

كل تلك أهداف لتعديل ذهنية الشعب واستعادة ثقته بنفسه (ككل) يحققها أنموذج رؤيته الخاصة عن الحياة وقيمها..

لعل ذلك كله لا يتحقق إلا بإشاعة الرغبة والتوجه الكبير نحو كل ما هو ثقافي شرط الاقتراب قدر الإمكان من الواقع، وتفكيك لغة الخطاب السابق. ونقد القيم السكونية والتطلع إلى القيم المتحركة والايجابية على أسس برهانية ووفق منطق إعادة النظر بكل ما لا ينسجم من الثقافة الموروثة مع الواقع الذي يسعى أن يمتلك سمة النهوض، عند ذاك تبرز ضرورة ملحة لإعادة التفكير بعراق جديد يتخلص من الأيديولوجيات الأثنية المهيمنة، وفكر ما قبل استعادة الذات الوطنية ووعيها.

ومن المؤسف جداً انحسار الجذوة الأدبية وعدم فاعليتها في أزمة تصدع المواطنة العراقية، بل أن المفترض أن تكون الأزمة ذاتها محركا للمشاعر الأدبية ولابد أن تتغنى بالوطن -كل الوطن- ناهيك عن التجديد والإبداع لأجل هذا الهدف فنياً وجمالياً، لقد كان يفترض أن يكون التسامح والتعددية داخل نطاق المواطنة دافعاً للإبداع لكي يصنع الأدب الجيل أو الأجيال تحت مظلة واحدة من المشاعر.

نحتاج من يعيدنا إلى الأدب الكلاسيكي الذي ظهر عند السياب والبياتي والجواهري والرصافي والزهاوي ومظفر النواب وعريان السيد خلف وأحمد الوائلي، الذين كانت في معلقاتهم حماسه وطنية عالية، وغيرة على كل ذرة من تراب الوطن لذلك فإن من وسائل إذكاء روح المواطنة التأسيس لأدب المواطنة ونشر ذلك الأدب والمساهمة في نشره وتبسيط مفرداته في المدارس والكليات والصحف والمرئيات.

لقد استخدم -الظلاميون السابقون- الأدب لأغراضهم، ويجب أن نعترف أن (الأدب المأجور) رغم كل مشاعر الرفض لذلك النظام كان مؤثرا إلى

حد ما في النفوس، فلماذا لم نحيي أدب المواطنة، وهو يتمتع بالإخلاص والعزوف عن مدح السلاطين، ومدح القتلة، وتجميل قبح الظلم والحروب والعدوان.

علينا أن نجمع أدب الغربة والمنافي وأشعار الحنين إلى الوطن لنستفيد من الجذوة الجوانية لأولئك المهاجرين والمهجرين عن وطنهم فلعل مشاعرهم كانت أكثر صدقاً في التغني لعشق الوطن، علينا أن نفكر في جائزة وطنية لأفضل ديوان شعر يعيد ضمير الجيل إلى حضن الوطن كله؟ علينا أن نستخدم أدب الأطفال لتأكيد قيم المواطنة إحساساً منا بالمسؤولية التاريخية لبناء مستقبل يتجاوز ثقافة الاحتراب الداخلي وأدب الكراهية..؟

ولكن يبقى السؤال حاضرا على الدوام.. ماذا يمكن أن نقدم لمشروع المواطنة..؟

لأن هذا المشروع يحتاج استدامة لأن المتطلب منه ليس مؤقتا ولعلي في فرصة أخرى أسجل ملاحظاتي حول ما يجب أن نطلق عليه فقه المواطنة.. ونستعرض في موروثنا الفقهي، الأحكام الشرعية الحقوقية التي تؤكد المواطنة، ونتأول الأحكام الشرعية الحقوقية التي يبدو ظاهرها التضاد مع نظرية المواطنة.

قائمة المصادر والمراجع

١ - ظ د. عبد الامير زاهد: جدل التراث وعلمانية الغرب - قراءات في الفكر الإسلامي المعاصر.

٢- ظ د. عبد الامير زاهد: تأملات في النص القرآني ص ٢٧.

٣- د. عبد الجبار السهابي: الاستخلاف والتركيب الاجتماعي، رسالة ماجستير ص١٥٩.

٤- ابن هشام: السيرة النبوية ج/١ ص٢٧٥.

٥- ابن هشام: السيرة النبوية ج/٢ ص٥٠.

٦- ابن هشام: السيرة النبوية ج/٢ ص١٠٥.

٧- ابن هشام: السيرة النبوية ج/٢ ص١٣٨.

٨- ابن هشام: السيرة النبوية ج/٤ ص١٢٥.

٩- الطبري:تاريخ الامم والملوك ج٣/١٦٩.

١٠- الطبري: تاريخ الامم والملوك ج٣/٢٥٠.

١١- الطبري:تاريخ الامم والملوك ج٣/٢٨٣.

١٢- عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين ص١١٧.

١٣- جون رولز: قانون الشعوب - ترجمة ونشر بيت الحكمة ٢٠٠٦ ص١١٢.